Archives of Agriculture Sciences Journal
Print ISSN: 2535-1680
Online ISSN: 2535-1699

ARCHIVES OF AGRICULTURAL SCIENCES JOURNAL

Volume 1, Issue 3, 2018, Pages 105–112

Available online at www.agricuta.edu.eg

The 1st International Conference on Applied Agricultural Sciences and Prospective Technology

The role of the customary council in eliminating the phenomenon of revenge in the rural society: A field study on the customary council in a village in Sohag governorate, Egypt

Abd el-aal Hoda M.*

Agricultural Extension and Rural Sociology Department, Faculty of Agriculture, Damietta University, Egypt

Abstract

This study aimed at identifying the role of the customary council to eliminate the phenomenon of revenge in rural community, Identify problems occurring during reconciliation between both sides of revenge. Finally, access to the most important proposals to confront the phenomenon of revenge. For the purposes of this study, the focus group method was used to determine the size of the 12 research subjects in the village of Al-Danakala, Al-Manshah district, Sohag governorate, Egypt. The study was used to analyze the data of this study in the questionnaire method by personal interview, and used to analyze the data of this study frequency, percentage, mean, reference, standard deviation and test K^2. The main findings of the study were as follows:

1- Most of the respondents have a high degree of proficiency in dialogue and discussion as well as their ability to influence others. The weighted average of them is 30.8 degrees, 30.7 degrees.
2- The most important roles of the members of the Council are: taking pledges on the opponents after provoking the problem once again, and spreading tolerance among the members of society and eliminating the reasons that renew the problem again.
3- The two most important problems faced by Customary Council of Peace in resolving the problem of revenge between two families are: non-compliance with the decisions of the council, and replaced by the law, followed by bargaining millions for reconciliation (impossible conditions).

The study recommends to eliminate the phenomenon of revenge is:

1- Work to instill the values of religious and moral and customary right in the minds of young people.
2- The effective presence of the security services and the judiciary in order to resolve matters from the beginning.
3- Tighten the penalty for those who kill non-killer.

Keywords: the customary council, the phenomenon of revenge, the rural society, a field study, Sohag.

* Corresponding author: Abd el-aal Hoda M.
E-mail address: hodamostafa159@gmail.com

Copyright © 2018
(cc) BY-NC

دور المجلس العرفي في القضاء على ظاهرة الثأر بالمجتمع الريفي: دراسة ميدانية على أعضاء المجلس العرفي بأحدي قري محافظة سوهاج بجمهورية مصر العربية

هدى مصطفى عبدالعال محمد

قسم الإرشاد الزراعي والمجتمع الريف، يكلية الزراعة، جامعة دمياط، جمهورية مصر العربية

المستخلص

استهدفت هذه الدراسة التعرف على دور المجلس العرفي في القضاء على ظاهرة الثأر بالمجتمع الريفي، وكذلك التعرف على العقبات التى يواجهونها اثناء القيام بالصلح بين طرفي الثأر. وأخيرا الوصول لأهم الأساليب المناسبة لمواجهة ظاهرة الثأر. ولتحقيق أغراض هذه الدراسة تم استخدام طريقة مجموعات التركيز(البؤرية) لتحديد حجم افراد العينة البحثية ، والبالغ عددهم ١٢ مبحوث بقرية الدناقلة بمركز المنشاة - محافظة سوهاج. واعتمدت الدراسة فى جمع بياناتها الميدانية على اسلوب الاستبيان بالمقابلة الشخصية ، واستخدم لتحليل بيانات هذه الدراسة التكرارات والنسبة المئوية والمتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري واختبار كا^{2}، وكانت أهم النتائج التى توصلت اليها الدراسة مايلي:

١- معظم المبحوثون يمتلكون درجة عالية فيما يتعلق بمهارتهم في الحوار والنقاش وكذلك قدرتهم، على التأثير في الآخرين ، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لهما علي الترتيب ٣٠,٨ درجة، ٣٠,٧ درجة.
٢- أهم الأدوار التى يقوم بها اعضاء المجلس هى: اخذ تعهدات على المتخاصمين بعد اثارة المشكلة مرة آخرى ، واشاعة التسامح بين أفراد المجتمع والقضاء على الأسباب التى تجدد المشكلة مرة اخرى.
٣- أهم مشكلتين تواجه أعضاء المجلس العرفي أثناء حل مشكلة الثأر بين عائلتين هما: عدم الالتزام بقرارات المجلس، يليها المساومة بالملايين مقابل الصلح (اشتراطات تعجيزية).

وتوصلت الدراسة إلى عدة توصيات للتقليل من انتشار ظاهرة الثأر وهى:
١- العمل على غرس القيم الدينية والخلقية والعرفية الصحيحة في أذهان النشء الجديد.
٢- الوجود الفعال لأجهزة الأمن والقضاء لكي تحسم الأمور منذ بدايتها.
٣- تشديد العقوبة لمن يقتل غير القاتل.

كلمات دالة: المجلس العرفي، ظاهرة الثأر، المجتمع الريفي، دراسة ميدانية، سوهاج.

مقدمـــة

تعد ظاهرة الأخذ بالثأر من أسوء العادات الاجتماعية الموروثة والتي تهدد الأمن والسلام الاجتماعي وتعيق عملية التنمية الريفية في المجتمع ، وتؤدي إلى سفك دماء الكثير من الأبرياء وإلى قيام العديد من النزاعات القبلية أو العائلية، فهذه الظاهرة متأصلة في صعيد مصر، ضاربة بجذورها في عمق الريف، مما جعلها ترتبط ارتباطا وثيقا بنظمه الاجتماعية والثقافية وعقائده الدينية وقوانينه الوضعية وعاداته الاجتماعية الأخرى. وكذلك بما يكتسبه أهل هذه المناطق من اتجاهات نحو ظاهرة الأخذ بالثأر لها أبعاد اجتماعية وثقافية عميقة تتصل بالتكوين الاجتماعي والنفسي لأفراد هذه المجتمعات نتيجة تشربهم لتقاليد الثأر وقوانينه من تنشئتهم الاجتماعية في أحضان أسرهم وبخاصة الأم التي تلعب الدور الأكبر في التحريض على الأخذ بالثأر، فالكرامة هى اساس الثأر الذى تحول الى انتقام ومن الممكن ان يضيع فيه الكثيرين بدون سبب فمعالجه الثأر ليس فى العلم او فى الدين فقط بل فى تغيير ثقافة هذا المجمع.

المشكلة البحثية

رغم أن الثأر ظاهرة عالمية إلا أن طقوسه المتوارثة في المناطق المصرية الجنوبية تجعل منه قضية مجتمعية خطيرة لما لها من تأثيرات شديدة السلبية على النواحي الاقتصادية والأمنية والاجتماعية ليس بتلك المناطق وحدها ولكن في مصر كلها. لذلك فقد أصبح من الضروري دراسة هذه المشكلة دراسة علمية جادة تجسد إرادة الدولة القوية بالتعاون مع النخبة المثقفة من ابناء المجتمع المحلى، وتوجهاتها الجادة لمعالجة هذه الظاهرة والحد منها وترسيخ الأمن والاستقرار في أرجاء البلاد.

الأهداف البحثية

استهدفت هذه الدراسة التعرف على دور المجلس العرفي في القضاء على ظاهرة الثأر بالمجتمع الريفي ، وكذلك التعرف على العقبات التى تقلل من قيامهم بدورهم في مواجهة ظاهرة الثأر. وأخيرا الوصول لأهم الأساليب المناسبة لمواجهة ظاهرة الثأر.

الإطار النظري والمرجعي

لقد تعرض المجتمع المصري لتغيرات عديدة نتيجة عصر الانفجار المعرفي وانفتاح المجتمعات بعضها على بعض بسبب سهولة الاتصال وزيادة التداخل والتشابك بين مختلف الشعوب، وقد انعكست هذه التغيرات على القرية المصرية في الآونة الأخيرة ، حيث شهدت مجموعة من التغيرات التى انعكست على جوانب كثيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، نتج عنها وضوح ظاهرة الهجرة من الريف الى المدينة ومن الداخل الى الخارج وانتشار التعليم وتعدد مؤسساته وانتشار وسائل الاتصال والاعلام ودخول العديد من الأدوات الحديثة والأجهزة التكنولوجية (راغب ،٢٠٠٨). وعلى الرغم من تعرض القرية المصرية لعدة تغيرات في جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، مازال المجتمع الريفي محتفظا بسماته التقليدية وخاصة في صعيد مصر، حيث تظل الثقافة التقليدية هى الثقافة السائدة في المجتمع بما تحمله من عادات وتقاليد ، والثأر كأحد أهم وأقوى العادات والتقاليد في صعيد مصر يعتبر سمة ثقافية مميزة لهذا المجتمع، فمن قوة التقاليد المتعلقة بظاهرة الثأر أنه لا يسقط بالزمن ولا تمحوه السنين. ويعرف العامرى (٢٠٠٨) مفهوم الثأر بأنه قيام أولياء الدم «أقارب القتيل» بقتل القاتل نفسه أو قتل أحد أقاربه انتقاماً لأنفسهم دون أن يتركوا للدولة حق إقامة القصاص الشرعي. كما يعرف الثأر على أنه القصاص باليد - أى تطبيق قانون العين بالعين والسن بالسن – فلا يترك للسلطة العامة أن تمارسه أو لا تمارسه ، وأن يتمسك المجني عليه أو أقاربه بإنقاذه بأيديهم، والثأر تقليدي بدائى لا يتفق مع المجتمع المنظم ولكنه سائد بين الشعوب كالعرب (رمضان، ١٩٨٥). أما من االناحية القانونية فاعتبر القانون المصري جرائم الثأر جرائم قتل عمد ويتساوى في العقوبة مع غيره من جرائم القتل العمد الأخرى، فالقانون الوضعى المصري لم يفرق في العقوبة بين جرائم الثأر وغيرها من جرائم القتل الأخرى (عبدالرازق، ١٩٧٨). ويذهب أبو زيد (١٩٦٣) الى أن الثأر ليس مجرد جرائم قتل ترتكب عشوائيا لإشباع رغبة في الانتقام أو القصاص لجرم سابق ، إنما هو نظام اجتماعي له ملامحه المميزة، وله قوانينه الخاصة التى تحكمه والتى تميزه عن جرائم الثأر العادية وهذه القوانين هى:

١- كل من يقتل لابد أن يُؤخذ بثأره عن طريق قتل شخص واحد فقط من الطرف المقابل.
٢- الاعتداء على حياة فرد يعتبر اعتداء على جماعته القرابية كما أن جماعة الجاني تكون مسئوله عن جريمته.
٣- لا يؤخذ الثأر إلا من الرجل البالغ القادر على حمل السلاح و قادر على الدفاع عن نفسه.

كما يعرف زايد (٢٠٠٤) الثأر على انه نوع من الانتقام الذى تنظمه أعراف محلية ترتبط بأبنية قبلية وقرابية، وهو يهدف الى رد اعتبار القبيلة أو العائلة، ويكون تطبيق هذه الأعراف صارما الى حد استهجان من يكسرها من أبناء العائلة. والمطالبة بالثأر لها ضوابط معروفة في الصعيد، فالأبناء هم الأحق بالقصاص لدم أبيهم ، يليهم الأخوة الأشقاء، فالأخوة غير الأشقاء، وإذا لم يكن للقتيل أبناء أو اخوة، فحق المطالبة بالدم ينتقل إلى أبناء العم الأشقاء، ومنهم إلى أبناء العمومة غير الأشقاء، والثأر في الصعيد لا يلزم سوى أقارب الدم أي من ناحية الأب، ولا علاقة لأقارب الأم بعملية الثأر، وان كان الأمر لا يخلو من الدعم والمساعدة. أما فيما يتعلق بمن يتم أخذ الثأر منه، فالأمر أكثر تعقيدا، ففي الغالب يتم استهداف القاتل

باعتباره المسئول عن اندلاع الخصومة، ولكن في بعض الأحيان تحرص بعض العائلات على قتل من يوازي في أهميته وعمره راجلها المقتول، فإذا كان المقتول أحد كبار العائلة تم قتل من يساويه مقاما في العائلة الأخرى، وإذا كان القتيل شابا يتم اختيار أحد شباب الخصوم، وفي كل الأحوال يتم الحرص على أن تقتصر دائرة الثأر على القاتل أو الدائرة الضيقة من أقاربه ممن يشتركون معه حتى الجد الخامس. وتختلف عائلات الصعيد في تعاملها مع قضية الثأر بحسب قربها أو بعدها عن المناطق الجبلية، فالقرى القريبة من المدن تقتصر عملية الثأر داخلها على الدائرة الضيقة القريبة من القاتل، ولا يخرج الأمر عن القاتل أو أحد اخوته أو أبنائه، أما في القرى التي تقع في حضن الجبل تتسع الدائرة لتشمل جميع أفراد العائلة، الذين يشتركون جميعا في أخذ الثأر أو تحمل الدم.

المجلس العرفي (بدائل الثأر)

بعد مرور مدة من الزمن على وقوع الجريمة يسعى أهل القاتل لمحاولة الصلح مع أهل المقتول، ويتم ذلك من خلال مجلس الصلح المكون من كبار القرية مثل : مدير الأمن ،العمدة، والمشايخ ويدعى لهذا الصلح جميع العائلات بالقرية والقري المجاورة، وكبار السن من عائلتى القتيل والقاتل، وأعضاء المجلس المحلي والصفوة الممثلين فى المجلس والمشهود لهم بالخبرة فى حل المنازعات (راغب، ٢٠٠٨). ومن الأحكام أو القرارات التى يصدرها مجلس الصلح ما يلي:

١- القودة (الجراءة): هي تلك العملية التى تتم عقب جرائم الثأر الكبيرة، وفيها يقوم القاتل بحمل كفنه بين يديه ويذهب الى أسرة القتيل طالبا منهم الصلح ووقف شلال الدماء، وعادة ما يحضر تلك الجلسات النادرة للصلح رؤساء القبائل، لكنها لا تجد اقبالا من الغالبية العظمى لأبناء الصعيد نظرا إلى ما تنطوى عليه من فضيحة وإذلال للقاتل الذي يظل في حكم الاسير لأسرة القتيل، فلا يستطيع أن يتزوج إلا بإذنهم ولا يغادر البلاد إلا بعد موافقتهم.
٢- الدية: تدفع الدية الى أهل المقتول من قبل اهل القاتل، والدية قد تكون ذهبا أو مبالغ مادية أو أراضى زراعية تدفع خلال مدة تقررها الهيئة المشرفة على الصلح (الأخرس، ١٩٦١).
٣- التغريب: وقد تحكم لجنة الصلح بتغريب القاتل عن بلده نهائيا ،أو تحددها بفترة زمنية معينة حتى تنتهى مدة الاثارة والصراع بين أفراد النزاع، واذا عاد يحل دمه ويكون مباحا (نصر، ٢٠٠٤).

جمع البيانات

تم جمع بيانات هذا البحث عن طريق المقابلة الشخصية باستخدام استمارة استبيان سبق إعدادها فى ضوء أهداف البحث، كما تم إجراء اختبار مبدئى للاستمارة على عينة مقدارها ٢٠ مبحوثاً من الزراع بقرية الصالحية بمحافظة قنا وهى خارج نطاق القرى المختارة؛ للتأكد من وضوح العبارات، ومناسبة الكلمات والصياغة للمبحوثين، وفى ضوء نتائج الاختبار المبدئى، والتأكد من مناسبة العبارات ووضوحها، وصلاحية الاستمارة، واشتملت الاستمارة فى صورتها النهائية أسئلة عن المتغيرات الشخصية للزراع المبحوثين التالية: السن، والمستوى التعليمى، ومساحة الحيازة الزراعية، ونوع الحيازة الزراعية، وعدد سنوات الخبرة فى العمل المزرعى، وعدد الندوات الإرشادية، والعضوية فى المنظمات الريفية، والتعرض لمصادر المعلومات، والإنفتاح على العالم الخارجى، كما احتوت الاستمارة على أسئلة عن تحديد مستوى اتجاهات الزراع نحو المراكز الإرشادية الزراعية وقيس بمجموعة من العبارات بلغ عددها ١٢ عبارة خاصة باتجاهات المبحوثين، كما تضمنت الاستمارة أسئلة عن معوقات أداء المراكز الإرشادية الزراعية ومدى تأثيرها على الزراع، وقيس بمجموعة من العبارات بلغ عددها ٢٢ عبارة خاصة بالمعوقات، منها ١٤ عبارة خاصة بمعوقات الامكانيات التعليمية بالمراكز الإرشادية، و ٨ عبارات خاصة بأداء العاملين بالمراكز الإرشادية، كما أشتملت على سؤال مفتوح لمقترحات المبحوثين للتغلب على معوقات أداء المراكز الإرشادية الزراعية. وبعد الإنتهاء من تصميم الإستمارة تم القيام بجمع البيانات من الزراع المبحوثين خلال أشهر يونيو ويوليو وأغسطس ٢٠١٧م.

مميزات المجلس العرفي مقارنة بالقضاء الرسمي

يوضح محجوب (٢٠٠٥) أوجه الاختلاف أو التعارض بين المجلس العرفي والقانون من خلال النقاط التالية:

١- تطبيق القانون الرسمى يفرض تدخل أطراف عديدة يراها أولا على أنها "دخيلة" بينما المجالس العرفية تجعل النزاع محصوراً بين المتنازعين الذين قد يكونوا من نفس العائلة.
٢- الحكومة لا تعترف بقبول الدية وتوقع عقوبة الإعدام أو السجن على القاتل .. وهو إجراء لا يصل بالخصومة إلى تسوية مرضية.
٣- إجراءات التقاضى فى المحاكم الرسمية تستغرق زمناً طويلاً مما يتولد عنه مزيد من الصراعات، بينما القضاء العرفى يطبق عوايد واضحة، كما يتسم القضاء القبلى بسرعة الفصل فى المنازعات وتحديد حقوق كل من الخصوم.
٤- القضاء القبلى يحكم على الجانى أمام قبيلته ويعرف الحكم بين جميع القبائل، ولهذا يكون الحكم موجعاً للجانى رادعاً لغيره.
٥- فى القضاء العرفى تتحمل القبيلة تبعات جناية الجانى. ولهذا نجد القبيلة تمارس ضبطاً لسلوكيات

أفرادها حتى لا يوقعونها فى مأزق دفع قيمة الديات الباهظة.

٦- يعتمد التحقيق فى القضاء الرسمى على القوة المادية للوصول إلى الاعترافات من الجناة. وهى وسائل قد لا تنتهى إلى تحقيق الغاية التى تسعى إليها، بينما نجد القضاء العرفى يعتمد على أداء اليمين وتزكية الزكاية .. وهى وسائل لم يثبت فشلها فى حالة واحدة إلا وحملت فى ذاتها عقوبات "غيبية" يتعرض لها الجانى المنكر فيضطر للاعتراف بجريمته.

٧- القضاء الرسمى لا يعير اهتماماً للتباعد بين المتنازعين بينما القضاء القبلى يسعى إلى التقارب بينهما.

ويتسم أعضاء المجلس العرفي بقلة العدد نسبياً باعتبارهم صفوة المجتمع ومن ثم فهم متجانسين متحدين ، ويتمتعون ايضا بمكانه اجتماعية مرموقة (السياسيون ورجال الدين والمثقفون ورجال الأعمال)، و لهم القدرة على صنع القرارات و توجيه المواطنين إلى القيم الاجتماعية التي يؤمنون بها (الشيمي ، ٢٠١٠).

التوجهات النظرية المفسرة لدور النخبة المثقفة فى الحد من ظاهرة الأخذ بالثأر

من النظريات التى تفسر دور النخبة المثقفة النظرية التفاعلية الرمزية ، وذلك من خلال اسهامات كل من جورج هربرت ميد وارفنج جوفمان ، حيث يرى ميد ان السلوك الانسانى إنما يتطلب امتلاك العقل وهذا ما يميزه عن غيره ، هذا بالاضافة الى أنه يكون على درجة كبيرة من المرونة، وذلك لأن الكائنات الانسانية لا ترتبط فى علاقتها بتماثل الاستجابات فقط ولكن تخطط لسلوكها فى ضوء توقعاتها للطريقة التى تحدث بها الاشياء، وكيفية تعديلها وتوقعاتهم لها فى المستقبل، وذلك فى ضوء خبرتهم الماضية (عبدالعاطى واخرون، ٢٠٠٢). ويؤكد ارفينج جوفمان أن كل فرد يحاول أن يدير ويوجه انطباعاته اثناء محاولته لعرض ذاته على الاخرين، وذلك عن طريق ما يقدمه ويعرضه لهم من ادوار ومجهودات يعمل فيها على ترجمة الشعور والاهتمامات الحقيقية لهم، ومن هنا يرى جوفمان ان كل مشارك إنما تتكون لديه رؤية وشعور حقيقي عن انطباعات واحاسيس الاخرين باعتبارهم مشاركين له ايضا ،حتى تأتي فى النهاية مقبولة لديهم جميعا ، وبهذه الطريقة يمكن للشخص القائم بأداء الدور أن يعدل من سلوكه طبقا لهذه الانطباعات والإيماءات التى تصدر عن الأخرين من حوله وذلك باعتبارهم مشاركين له فى الموقف حتى يكون سلوكه فى النهاية مقبولا لديهم ومطابق لتوقعاتهم (الرامخ وأخرون، ٢٠٠٨). وبالتالي فأعضاء المجلس العرفي يعدو بمثابة قادة موقف يحتاجون الى فن في التعامل مع الآخرين، ورقي في اسلوب المحاورة للوصول للهدف المنشود، كما ولابد ان يمتلكون القيم والحقائق التى تحدد مفاهيم الصورة الشاملة عن المشكلة المطروحة وبالتالي يستطيعون نقلها للآخرين. ويسعون ايضا الى ايجاد الشروط الموضوعية التى تساعد المتنازعين على أداء ما يريدون فعله بأنفسهم دون اكراه، ويتم ذلك عبر العلاقات الاجتماعية الطيبة والتعاطف بينهم.

الفرض البحثي

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين افراد العينة البحثية فيما يتعلق بدورهم في الحد من انتشار ظاهرة الأخذ بالثأر.

منهجية الدراسة

لتحقيق اهداف هذه الدراسة تم استخدام طريقة مجموعات التركيز(البؤرية) Focus groups لتحديد حجم افراد العينة البحثية ، والبالغ عددهم ١٢ مبحوث بقرية الدناقلة بمركز المنشاة -محافظة سوهاج بجمهورية مصر العربية.

مجتمع البحث (اعضاء المجلس العرفي)

١- شيخ العمد: هو العمدة على كل عمد المراكز وقراه ونجوعه.

٢- مأمور المركز: يقوم بتنفيذ الشق الرسمي أو القانوني كجهة ادارية ، ويستخدم عنصر الترغيب والترهيب لفض النزاع.

٣- شخصيات عامة: هذه الشخصيات معروفة، وفي الغالب يكونوا من الأشخاص الذين لهم نشاط سياسي مثل أعضاء مجلسي الشعب والشوري، هذه الشخصيات لهم صفة قانونية فى المجلس وحكمهم يأخذ سلطة القانون فى تنفيذه على طرفي النزاع. هؤلاء (شيخ العمد- المأمور- الشخصيات العامة) يكونوا على مستوي المركز وفي حالة تنفيذ الصلح أو فتح باب ومدخل لفض النزاع يتدخل عوامل مساعدة (أفراد) تانية من قرية او قري النزاع، وهؤلاء اسمائهم مدونة في لجنة المصالحات على مستوي المركز.

٤- عمدة البلد وشيخ البلد التى بها النزاع: فلا يمكن للأشخاص السابقة الذكر التعدي على عمدة القرية وشيخها.

٥- القيادات البارزة في القرية: مثل دكاترة الجامعة ، الهيئة القضائية ، الشرطة وشخصيات عامة بالقرية والتي تكون قريبة جدا من طرفي النزاع.

في حالة اتمام الصلح يتم حضور مدير الأمن وبعض المشايخ وقراء القرآن.

النتائج ومناقشتها

أولاً: وصف المتغيرات البحثية

١- عمر المبحوث

توصلت الدراسة الميدانية إلى أن أعمار اعضاء المجلس العرفي تنحصر ما بين (٣٥ -٧٠ سنة)، هذه المرحلة العمرية

الناضجة والتي تزيد عن ٣٥ سنة يتميز فيها الفرد بأنه قد أستقر أُسرياً ووظيفياً، واكتسب كماً لا بأس به من الخبرة والدراية لبدأ مرحلة جديدة، يُكرّسها في توفير حاجات أسرته وهموم مجتمعه، كما يصحبها تحول جذري في الأفكار وبعض السلوكيات والتصرفات، كما أنه تأتي كل خطواته محسوبة ومتأنية، مدفوعاً على كل ما يطرأ في هذه المرحلة من واقع شعوره بالمسؤولية الاجتماعية.

٢ـ المستوى التعليمي

توصلت الدراسة الميدانية إلى أن غالبية أفراد العينة ذو تعليم عالي بنسبة ٦٦,٦% من اجمالي حجم العينة البحثية.

٣ـ المهنة

توصلت الدراسة الميدانية إلى تنوع واختلاف مهن أفراد العينة البحثية، فقد شملت فئات مختلفة من أبناء القرية و المدرج بعضها رسميا كأعضاء المجلس العرفي الرسمي وهم: عمدة البلد، شيخ البلد، مستشار، مدرس، دكتورين جامعيين، طبيبين، مهندسين زراعيين، محامي، مدير سابق.

٤ـ مهارات الحوار والنقاش

يتضح من الجدول (١) ان المتوسط الحسابي المرجح لمتغير مهارات الحوار والنقاش بلغ ٣٠,٨ درجة، وانحراف معياري ٣, ، أي ان الغالبية العظمي من أفراد العينة مهاراتهم الحوارية تتمركز حول ٣٠,٨ درجة، وهي درجة عالية تدل علي قدرتهم علي ادارة الحوار والمناقشة. وذلك لأن اعضاء المجلس العرفي بمثابة قادة موقف يحتاجون الى فن في التعامل مع الآخرين، ورقي في أسلوب المحاورة للوصول للهدف المنشود، كما ولابد ان يمتلكون القيم والحقائق التى تحدد مفاهيم الصورة الشاملة عن المشكلة المطروحة وبالتالي يستطيعون نقلها للآخرين. وتتفق هذه النتيجة مع أراء أرفنج جوفمان حيث يرى أن كل فرد يحاول أن يدير نفسه ويوجه انطباعاته أثناء محاولته لعرض نفسه على الآخرين ، وذلك من خلال ما يقدمه من أدوار ومجهودات يعمل فيها على ترجمة الشعور والاهتمام الحقيقي بالآخرين.

جدول (١) : توزيع أفراد العينة البحثية وفقا لمتغير مهارات الحوار والنقاش.

مهارات الحوار والنقاش	التكرار			التكرار حسب الأهمية النسبية مج (ك.و)
	بدرجة عالية	بدرجة متوسطة	بدرجة ضعيفة	
الإنصات للآخرين لفترة طويلة اثناء مجلس الصلح؟	٧	٥	-	٣١
الاقتداء بأصحاب مجالس الصلح القدماء؟	٩	٣	-	٣٣
الاستشهاد بقصص سابقة عن مشكلة الثأر اثناء الصلح بين المتخاصمين؟	٩	٣	-	٣٣
الاستشهاد بأمثال دارجة اثناء الصلح بين المتخاصمين؟	٤	٥	٢	٢٤
الاستشهاد بأيات قرأنية وأحاديث شريفة أثناء الصلح بين المتخاصمين؟	١٠	١	١	٣٣

المتوسط الحسابي المرجح = ٣٠,٨ درجة، الانحراف المعياري = ١,٣.

٥ـ القدرة على التأثير فى الآخرين

يتضح من الجدول (٢) ان المتوسط الحسابي المرجح لمتغير القدرة على التأثير في الآخرين بلغ ٣٠,٧ درجة، وانحراف معياري ٠,٨، أي ان الغالبية العظمي من أفراد العينة لهم القدرة على الاقناع والتأثير في أفراد المجتمع حيث تمركزت درجاتهم حول ٣٠,٨ درجة، وهي درجة عالية تدل علي قدرته علي قيادة الموقف وادارته.

ثانياً: دور الأعضاء فى المجلس العرفي

أشارت النتائج البحثية (جدول ٣) إلى أن معظم أفراد العينة البحثية يقومون بأخذ تعهدات على المتخاصمين بعدم اثارة المشكلة مرة اخرى حيث بلغت نسبتهم ٥٨,٣% ، يليها دورهم في إشاعة التسامح فى المجتمع والقضاء على الاسباب التى تشعل وتجدد المشكلة حيث بلغت نسبتهم ٣٣,٣% على مستوي أفراد العينة الكلية.

جدول (٢): توزيع أفراد العينة البحثية وفقا لمتغير القدرة على تأثير في الآخرين.

القدرة على التأثير فى الأخرين	التكرار			التكرار حسب الأهمية النسبية مج (ك.و)
	بدرجة عالية	بدرجة متوسطة	بدرجة ضعيفة	
الاستماع لحديث الاخرين بغض النظر عما يقوله هل يوافقك أو يخالفك ؟	٧	٥	-	٣١
تقريب وجهات النظر بين المتخاصمين للوصول الى حل يرضى الطرفين؟	١٠	٢	-	٣٤
تلخيص حديث المتخاصمين بدون مقاطعتهم قبل الخوض في الحديث .	٥	٦	-	٢٧

المتوسط الحسابي المرجح = ٣٠,٧ درجة، الانحراف المعياري = ٠,٨ .

جدول (٣): توزيع أفراد العينة البحثية وفقا لمتغير دور أعضاء في مجلس الصلح.

الدور	تكرار	%
اشاعة التسامح فى المجتمع والقضاء على الاسباب التى تشعل وتجدد المشكلة	٤	٣٣.٣
اخذ تعهدات على المتخاصمين بعدم اثارة المشكلة مرة اخرى	٧	٥٨.٣
تصفية النفوس بارضاء كل طرف سواء بالحكم على الجاني أو بتحقيق رغبات المجني عليه	١	٨.٣

كا^{2} المحسوبة =١٠.٠، غير معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠٥.

وبلغت قيمة كا^{2} المحسوبة ١٠.٠ وهى قيمة غير معنوية عند مستوى ٠.٠٥، مما يؤكد عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة البحثية فيما يتصل بدورهم في الحد من انتشار ظاهرة الأخذ بالثأر. وبناءا على تلك النتائج يمكن قبول الفرض الإحصائي "لا توجد فروق جوهرية بين أفراد العينة البحثية فيما يتصل بدورهم في الحد من انتشار ظاهرة الأخذ بالثأر". وتدل هذه النتيجة على توحدهم في اتخاذ الرأي واحترام آراء الأخرين، فهم ينظرون الى قضية الثأر نظرة شمولية، ويسعون جاهدين لنقل الصورة وابعاد المشكلة وخطورتها إلى الآخرين.

ثالثاً: اهم العقبات التى تواجه الأعضاء اثناء القيام بالصلح بين عائلتين بينهم ثأر

توصلت الدراسة الميدانية إلى أن أهم العقبات التى تواجه أعضاء المجلس العرفي اثناء القيام بالصلح بين عائلتين بينهم ثأر هي: عدم الالتزام بقرارات المجلس، ويحل القانون محلها حيث بلغت نسبتها ٥٨,٣%، يليها المساومة بالملايين مقابل الصلح (اشتراطات تعجيزية) بنسبة ٥٠,٠% على مستوي العينة الكلية. ويرجع ذلك لاستمرار العادات والتقاليد السلبية المرتبطة بالمعايرة بعد أخذ الثأر في صعيد مصر إلى الآن. وتتفق هذه النتيجة مع آراء روبرت ميرتون الذي يؤمن بأن البناء الاجتماعي في أى مجتمع هو البناء التفسيري لأي ظاهرة، وقد اتفق مع إميل دوركايم بأن ظاهرة الاغتراب يحدث نظرا لعدم قدرة وسائل الضبط والمعايير الأخلاقية على وضع حدود لطموحات الناس وتطلعاتهم.

رابعاً: أهم الأساليب المناسبة لمواجهة ظاهرة الأخذ بالثأر

وصلت الدراسة الميدانية إلى أن معظم أفراد العينة البحثية أجمعوا على ان أنسب الحلول للتقليل من ظاهرة الثأر هى:

١. العمل على غرس القيم الدينية والخلقية والعرفية الصحيحة في أذهان النشء الجديد.
٢. وضع خطة عملية للمشايخ والنخبة المثقفة بالبلد.
٣. الوجود الفعال لأجهزة الأمن والقضاء لكي تحسم الأمور منذ بدايتها.
٤. تشديد العقوبة لمن يقتل غير القاتل.

قائمة المراجع

الشرقاوى، مؤمن السيد نعيم (٢٠٠٥)، إتجاهات الزراع نحو المراكز الإرشادية الزراعية بمحافظة كفر الشيخ، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة الأزهر، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

ابوزيد، احمد (١٩٦٣)، الثأر- دراسة أنثروبولوجية بإحدى قرى الصعيد، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

الأخرس، صفوت (١٩٦١)، تقاليد واجراءات الأخذ بالثأر فى الاقليم الشمالى، فى اعمال الحلقة الاولى لمكافحة الجريمة منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

الرامخ، السيد محمد و غنيم، السيد رشاد و عمر، نادية (٢٠٠٨)، النظرية المعاصرة فى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.

الشيمي، محمد نبيل (٢٠١٠)، النخبة في العالم العربي دراسة وصفية نقدية، الحوار المتمدن، العدد (٣١١٣).

المنوفى، كمال (١٩٨٧)، أصول النظم السياسية المقارنة، الطبعة الأولي، الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت.

العامري، أنور(٢٠٠٨)، الثأر - ظاهرة تعيق جهود التنمية في مأرب و الجوف، استطلاع رأى بجريدة الجمهورية اليمنية.

راغب، أسماء حسن (٢٠٠٨)، الثقافة التقليدية وظاهرة الثأر، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة سوهاج، جمهورية مصر العربية.

رمضان، السيد (١٩٨٥)، الجريمة والانجراف من منظور اجتماعي، المكتب الجامعى الحديث، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.

زايد، أحمد (٢٠٠٤)، الثأر فى مجتمع الصعيد فى السياق التاريخى البنائى، المؤتمر السنوى السادس، الابعاد الاجتماعية والجنائية للتنمية فى صعيد مصر، المجلد الثانى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

عبدالرازق، محمود جلال (١٩٧٨)، بحث فى ظاهرة الثأر، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، الدورة الخامسة عشر فى كشف الجريمة بالوسائل التعليمية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

عبد العاطى، السيد و بيومى، محمد احمد و جابر، سامية محمد

و عمر، نادية و الرامخ، السيد محمد (٢٠٠٢)، نظرية علم الاجتماع – الاتجاهات الحديثة والمعاصرة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.

محجوب، محمد عبده (٢٠٠٥)، القانون والقضاء العرفي – دراسة حقلية فى الأنثروبولوجيا السياسية، دار الثقافة العلمية، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.

نصر، سميحة (٢٠٠٤)، ثقافة الثأر بين الثبات والتغيير، المؤتمر السنوى السادس، الابعاد الاجتماعية والجنائية للتنمية فى صعيد مصر ، المجلد الثانى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة.